بحث محكم | قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة | 01 يوليو 2021

الديمقراطية: بين سردياتها الإيديولوجية وواقعها الليبرالي

أيمن البوغانمي
باحث تونسي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2021
All rights reserved © 2021

ملخص:

يسعى هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية إثباتاً؛ لأنّ المبادئ الليبرالية هي الأساس الذي قامت عليه الديمقراطية. فعلى عكس الآراء السائدة، ليس ثمّة تناقض بين هاتين الإيديولوجيتين؛ لأن كلتيهما سليلة الفلسفة الليبرالية. وإذا كانت الديمقراطية أكثر جاذبية من الليبرالية، فإن ذلك يعكس ما ارتبط بمبادئ كلٍّ منهما من سرديات أسطورية أكثر من تعبيره عن واقع تفاعلهما التاريخي. ولئن أشار مصطلح الديمقراطية الليبرالية إلى هذه الرابطة، فإن عمقها يبقى مخفيّاً وراء تصوّرات مثالية للمنظومة الديمقراطية، وهو ما يمكّن الإيديولوجيات المعادية لليبرالية من احتكار سرديات الديمقراطية.

ومن ثمّ، كان من الضروري بيان الانتظارات المشروعة التي تفرضها الليبرالية من أجل جلاء أسسها وتبعاتها الديمقراطية. وإذا أخذنا في الاعتبار تركيب المجتمعات المختلفة وتعقيدها، فليس من المستغرب أن نجد جنباً إلى جنب انتظارات مشروعة متناقضة تختلف في أدوارها وطبيعتها. ويكون ذلك مع الحريات السالبة خاصةً، التي تطالب بها الليبرالية؛ ذلك أن دفاعها عن حقوق الأفراد لا يعني أنها تعوّض آلياً الممارسات الجماعية التي تتضمّن، في أكثر الأحيان، ميزات مناهضة لليبرالية. ومن ثمّ، يكون تاريخ الليبرالية مساراً من التفكيك المتدرّج والبطيء لمنظومات قيمية تأبى الانحسار، وهي قادرة على التأقلم مع كلٍّ من الليبرالية الاقتصادية والسياسية من أجل اكتساب وسائل متجدّدة لتبرير ذاتها. ومثال ذلك، اعتماد الشرعية الديمقراطية، لما يقارب القرنين من الزمان، الدفاع عن منظومة العبودية والتمييز العنصري في مناطق شاسعة من الولايات المتحدة الأمريكية.

مقدّمة

لئن كانت الديمقراطية، اليوم، محلّ إجماع في مقبوليتها مصدراً لشرعية أنظمة الحكم، فإن الليبرالية بوصفها منظومةً اقتصاديةً تعاني من تنفير أخلاقي واسع جعلها كثيراً ما تقترن بصفة التوحّش. وتثير هذه المقابلة بين وضعي الديمقراطية والليبرالية أكثر من سؤال؛ إذ تفترض الفصل بين الديمقراطية والليبرالية، متجاهلةً بذلك حقيقة العلاقة التي تربطهما منذ أواسط القرن التاسع عشر على الأقلّ. ويمكن أن نعود إلى ما هو أبعد من ذلك؛ فكلتاهما سليلة الليبرالية الفلسفية التي ظهرت مع الأنوار الأوروبيّة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، والتي عملت على وضع الإنسان في مركز الفكر الميتافيزيقي والإبستمولوجي.

ولا شكّ في أن تياريها الأساسيين؛ أي الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية، قد افترقا في منعطف طرق الأولويات، ولا سيّما بعد صدمة الثورة الفرنسية التي وقعت فريسة صراع طويل ومرير بين طموح الحرية الاقتصادية وأمل المساواة السياسية[1]. ولكنّهما سرعان ما التقيا ليؤسّسا ما يُعرف اليوم بمنظومة الديمقراطية الليبرالية[2]، وهي المنظومة العملية التي تُعتمد عادة معياراً واقعيّاً لتقييم ممكنات الديمقراطية. فالحديث عن الديمقراطية، اليوم، يختلف عن ما كان عليه ما قبل القرن التاسع عشر؛ إذ إن وجود تجارب مرجعية تجمع بين القوة والشرعية يفرض عدم الاكتفاء بالمبادئ المجرّدة التي يتبنّاها الفلاسفة الديمقراطيون[3]. وتكمن المشكلة في التباين الظاهر ما بين الفكر المرجعي والتجارب المرجعية، كما يكمن أيضاً في أن الأفكار المجرّدة أقدر على الهيمنة على المخيال من التجارب العملية؛ فهي توحي بأنها صالحة لكلّ مكان وزمان، في حين تبدو الممارسة رهينة بالمحلية المؤقتة، وهو ما يطرح ضرورة بيان الهوّة التي تفصل بين وعود الديمقراطية وحقيقة منجزها، بما يثبت، في رأينا، أن الديمقراطية إنّما تحقّقت لتكون منظومة ليبرالية أساساً.

ويطرح البحث هذه النظرية من زاويتين متكاملتين؛ تتعلق الأولى بسردية الديمقراطية، باعتبارها إعادة لإحياء التجربة الإغريقية، ويذهب الجزء الأول منه إلى دحض هذه السردية بنفي وجود أيّة علاقة بين الديمقراطية القديمة والديمقراطية المعاصرة. فآباؤها المؤسّسون لم يتبنوا قيمة الديمقراطية، مفضّلين عليها صفات الليبرالية والجمهورية والوطنية. ولم يفرض مصطلح الديمقراطية نفسه قيمةً محوريةً في

1- William Doyle, The Oxford History of the French Revolution, Oxford, Oxford University Press, 1990, pp. 136-158

2- من أجل المقارنة بين بعض الأفكار المؤسّسة لليبرالية السياسية في مقابل الليبرالية الاقتصادية، انظر: الطيب بوعزة، نقد الليبرالية، تنوير للنشر والإعلام، القاهرة، 2013، ص 38-96

3- Phillip C. Schmitter and Terry Lynn Karl, “What Democracy Is... and What Is Not”, in The Global Resurgence of Democracy, edited by Larry Diamond and Marc F. Plattner, Baltimore, The Johns Hopkins University Press, 1996.

الخطاب العام إلا تدريجياً، ووفق سياقات سياسية احتاجت فيها القوى الليبرالية إلى درع إيديولوجية تمنحها الشرعية.

ويقترح الجزء الثاني قراءة للسلطة وتطوّر دورها، ولا سيّما في ما يخصّ العلاقة بين حريّة الأفراد والانتماء للمجموعة. فقد تغيرت نظرة الأفراد للسلطة بما يثبت هيمنة المنظومة القيمية الليبرالية، وتكرس الانتظارات المشروعة النابعة منها. ولكن هذه الانتظارات كثيراً ما تجد نفسها في صراع مع انتظارات أخرى، قد تكون مشروعة في سياقاتها التاريخية، لكنها خارجة عن المنظومة القيمية الليبرالية، متناقضة معها، وهو ما يؤسّس لهوّة بين انتظارات مشروعة مبدئياً وأخرى مشروعة سياقياً. ورغم أن الصدام بينهما لا ينزع إلى الليبرالية، فإنه عادةً ما يؤدّي إليها، ولو من طرق ملتوية شبيهة بمفهوم اليد الخفية لآدم سميث، أو مكر العقل حسب تعبير هيغل.

أولاً: الديمقراطية الليبرالية وإشكالية السرديّة

السرديّة الديمقراطية

إن الديمقراطية، بوصفها نظاماً سياسيّاً ومنظومةً قيميةً، تتمتّع بقوة اختراق ضاربة، ومن أسباب هذه القوة وجود سردية بسيطة ومتكاملة وفّرت شرعية أخلاقية وتاريخية للديمقراطية. وبغضّ النظر عن مدى تطابقها مع حقيقة التاريخ، أدّت تلك السردية إلى حالة إيمانية لا تعتمد الواقعية أساساً لتوازنها بقدر ما تعتمد تعليق الشكّ[4].

تقول السردية إن الديمقراطية النيابية في علاقة وطيدة مع التجربة الإغريقية ومع الموروث الفلسفي اليوناني، وإن هذا الموروث قد وفّر قاعدة قيمية للحداثة تمظهرت سياسياً في القرنين السابع عشر والثامن عشر من خلال المطالبة بقاعدة إنسانية لإنشاء شرعية الحكم، ينتقل بموجبها تبرير إقامة السلطة من الحقّ الإلهي إلى الحقّ الإنساني؛ فكان بذلك حكم الشعب نفسه بنفسه الملجأ المبدئي لإعادة إنشاء الشرعية[5]، كما كانت الحقوق الفردية الجوهر الأخلاقي لإعادة صياغة التشريع. فلم يبقَ إذن إلا مشكل تقني وجب تجاوزه، وهو أن التجربة الإغريقية قامت على المحدودية الجغرافية والديمغرافية لفكرة المواطنة. فكان السؤال كالآتي: كيف يمكن تنزيل مبادئ الديمقراطية الإغريقية في ظلّ غياب هذا الشرط في تجربة الدولة الحديثة؟

4- Edmund S. Morgan, Inventing the People: The Rise of Popular Sovereignty in England and America, New York, W. W. Norton, 1988, pp. 13-15

5- Jean-Jacques Rousseau, The Social Contract, New York, Hafner Pub, 1947, p. 85

وجواباً عن هذا السؤال قيل: إن الديمقراطية المباشرة غير ممكنة عملياً. فوجب من ثمّ تعويضها بالديمقراطية النيابيّة؛ أي إن آلية النيابة جاءت بوصفها حلّاً تقنياً لمزدوج المشكل الديمغرافي والجغرافي.

وتفترض هذه السردية أن التجربة الأثينية قد منحت السلطة للشعب، وقطعت بذلك مع احتكارها، سواء من خلال مبدأ الأحادية المؤسّس لسلطة الفرد، أم الأقلية التي يعبّر عنها الانتظام الأرستقراطي[6]. ورغم أن هذا النموذج لم يقتصر على أثينا بحكم انتشاره في مدن إغريقية أخرى، فإن تجربة الديمقراطية القديمة لم تدم لأسباب تاريخية، من أبرزها صعود الهيمنة الإمبراطورية، التي أبرزت تدريجياً حدود المؤسسات الأثينية وضعف جاذبية نموذجها[7]. ثم أدت العوامل الإيديولوجية دوراً حاسماً في تكريس مختلف أشكال الهيمنة السلطوية، ولا سيّما مع استشراء الأفكار المهمّشة للإنسان، وعلى رأسها الدين المسيحي، وباقي عقائد التوحيد، التي فرضت على العقل الإنساني قراءة للعالم والتاريخ منحت المركزية للإله. ثم جاءت القرون الوسطى، التي تميزت بتحالف الكنيسة مع السياسة من أجل فرض تراتبية جامدة أنست الإنسان قيم المساواة والحرية.

وقد انتظم هذا العالم بحسب هرمية اجتماعية صارمة أطلقت عليه الثورة الفرنسية مصطلح العهد القديم في معناه العام[8]؛ إذ إنه لا يقتصر على النظام الملكي الإقطاعي الذي أسقطته الثورة؛ بل يشمل أيضاً منظومة القيم الدينية والاجتماعية التي تتبنّى التفاوت في كل المجالات، وتؤوّله على أنه يمكّن الجسد الاجتماعي من الاقتراب من المثال العضوي، الذي يؤدّي فيه كلّ جزء دوراً محدّداً لفائدة الكلّ.

وبقي العقل الإنساني، وفق هذه السردية، ينتظر الخلاص الذي لم يكن ليأتي إلا من داخله. فكان عصر الحداثة والأنوار الذي بدأ تحديداً برفع راية العقل[9]، الذي من أماراته رفض مبدأ الحقّ الإلهي المؤسّس لشرعية التوارث الملكي والأرستقراطي القديم، والذي قلب المعادلة بين الواجبات والحقوق؛ فظهر مبدأ المواطنة تعويضاً لحالة الرعيّة[10]. وقد عُدّ ذلك بمثابة التمهيد فكرياً للثورات الكبرى في بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا. وهي التجارب الثلاث التي أسّست الواقع الديمقراطي الحديث.

6- Crane Brinton, John Christopher and Robert Wolff, Civilization in the West, Englewoods Cliffs, Prentice Hall, 1965, pp. 24-27

7- Tobias Bachteler, “Explaining the Democratic Peace: The Evidence from Ancient Greece Reviewed”, Vol. 34, 3, August 1997, pp. 315-323

8- David A. Bell, Lawyers and Citizens: The Making of a Political Elite in Old Regime France, New York, Oxford University Press, 1994

9- عبد الله العروي، مفهوم العقل: قراءة في المفارقة، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1996

10- علي خليفة الكواري، «مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية»، الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي، إعداد إبتسام الكتبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص104-75

السردية المضادّة

إن جاذبية هذه الرواية لا ينبغي أن تخفي عنا حقيقة كونها أسطورة لا يكاد يوجد لها ما يدعمها واقعياً؛ وذلك من وجهين: **أولهما** أن الحضارة الإغريقية لم تكن، بأيّ حال من الأحوال، مؤسّسة للديمقراطية، إذا كان المقصود التداول في المسائل العامة من أجل اتخاذ القرار بصورة جماعية؛ فالتجربة الإغريقية ليست إلا مواصلة لممارسات قبلية ضاربة في القدم. ولعل تجربة المدينة الدولة، التي مثلت أثينا إحدى علاماتها الفارقة، كانت لا تزال تعيش تردّداً بين مرحلة أفقية قريبة من المساواة ومرحلة عمودية تؤسس للتفاوت، كانت في حالة التشكل[11]؛ أي إن الديمقراطية الأثينية إنّما كانت ممكنة لأن مجالها كان المدينة، وهي حالة وسطى بين القبيلة والإمبراطورية[12]. ولعلّ من أسباب تفوّق التجربة الرومانية واستمرارها بالمقارنة مع التجربة الأثينية ما أثبتته مؤسساتها من قدرة أكبر على التأقلم مع الامتداد الإمبراطوري للجمهورية، في حين اصطدم الامتداد الأثيني بحدود التجربة الديمقراطية، ولا سيّما في ما يسمى حرب البيلوبوناز ضد سبارتا[13].

وهي حرب قسمت، في أواخر القرن الخامس للميلاد، العالم الإغريقي إلى شقّين: شقّ ديمقراطي هيمنت عليه أثينا، وشقٌ سلطوي تزعمته سبارتا. وفضلاً عن أن الحرب قد أدّت إلى انتصار الشقّ السلطوي، فإنها أدّت أيضاً إلى اضطراب قيمي في أثينا بفقدان الديمقراطية جانباً كبيراً من جاذبيتها[14]، حتى إن الفلسفة اليونانية، التي من المتفق أنها تمثل الموروث الفكري الأبرز للحضارة الإغريقية، قد جاءت في مجملها مناهضةً لها. ومن ذلك ما نظّر له أفلاطون من حكم الفلاسفة، أو مبدأ الفيلسوف الملك؛ وهو نظام يقوم على مبدأ سيادة الأقليّة، ويؤسّس لأرستقراطية الجدارة.

أمّا **الوجه الثاني** لخطأ السردية المذكورة لتاريخ الديمقراطية، فيبدو لنا الأشد خطراً؛ فهي تجعل من الآباء المؤسّسين للديمقراطيات الكبرى الثلاث، وهي بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، حلقة الوصل بين فكرة الديمقراطية كما جاءت في العهد الإغريقي من جهة، وتطوّر أنظمة الحكم المعاصرة من جهة أخرى. وهو ما يفترض أن هؤلاء الآباء المؤسسين، ولا سيّما أثناء الفترة التأسيسية للولايات المتحدة الأمريكية بعد

11- عن الديمقراطية ما قبل الإغريق، انظر: بينيامين عيسى خان وستيفين ستوكويل، التاريخ السري للديمقراطية، ترجمة معين الإمام، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، 2015، ص37-113

12- Léopold Migeotte, The Economy of the Greek Cities, From the Archaic Period to the Early Roman Empire, Berkeley CA, University of California Press, 2009

13- Anton Powell, Athens and Sparta: Constructing Greek Political and Social History from 478 BC, London, Routledge, 2001, pp. 138-217

14- Tobias Bachteler, "Explaining the Democratic Peace: The Evidence from Ancient Greece Reviewed", op.cit.

(1776) والمرحلة الثورية الفرنسية بعد عام (1789)، كانوا حاملين لمشروع ديمقراطي صريح. وهو ما تثبت المصادر التاريخية بطلانه لتناقضه مع الواقع.[15]

وتتميز هذه المصادر، في الحالتين، بغياب لافت للرؤية الإيجابية لمصطلح الديمقراطية؛ إذ لا يظهر هذا المصطلح في النصوص القانونية الأولى، ولا في مقالات الرأي المتوافرة، ولا في خطابات الآباء المؤسّسين أنفسهم.

يقال: إن الثورة الفرنسية أمّ الديمقراطية المعاصرة، وكلام مثل هذا قد يكون صحيحاً. ولكن ينبغي لنا حين نقبل به أن نكون مدركين عدم وعي هذه الأمّ بأمومتها. فمصطلح الديمقراطية كان غائباً بشكل شبه كلّي من خطاب الثورة الفرنسية بكل تمظهراته وفي مختلف مستوياته. فنوادي الثورة الفرنسية، التي تُعدُّ بداية العمل الحزبي الحديث، لم تطلق على نفسها هذه الصفة. أمّا الصحف الثورية التي صدرت بالمئات خلال السنوات التي تلت الثورة، فقد أعرضت جميعها عن اسم الديمقراطية لتختار صفات كالقومية والوطنية والجمهورية.

كما لم يكن قادة الثورة الفرنسية سياسيّاً وثقافيّاً يحلمون بنظام ديمقراطي؛ لأن ذلك يحيل في مخيالهم على التجربة الإغريقية التي لم يروا فيها نموذجاً يحتذى. ولئن تبنّى أكثرهم الجمهورية نظاماً سياسياً، معتبرين، في أحيان قليلة، أنها رديف الديمقراطية[16]، فإنهم قد اصطدموا بواقع يأبى أن يخضع لأحلامهم الثورية. ثم إن هذه الأحلام، باعتبارها أفكاراً، كانت رهينة اللغة التي بدت قاصرة على إنتاج محتوى واضح للضمير الجمعي الجديد. ودليل ذلك الانسيابية المتشنجة وفوضى المعاني التي ميّزت خطاب الثورة الفرنسية. فكان من المستحيل الاتفاق على مصطلحات كالخيانة، أو عداء الشعب، أو الثورة المضادة.[17]وذهب كوندورساي عام (1793) إلى حدّ اعتبار أزمة الثورة الفرنسية آنذاك أزمة لغة؛ لأن الكلمات قد فقدت معناها. والحال أن خاصية النظام الجمهوري تكمن في تسمية الأشياء بمسمياتها[18].

أمّا في المجال الأمريكي، فلا يظهر مصطلح الديمقراطية حتى لدى أقرب المنظّرين لها، وعلى رأسهم توماس باين. ففي كتابه (المنطق السليم) لا تظهر كلمة الديمقراطية، رغم حضور الكثير من معانيها، وهو ما كان كافياً لتحويله وكتابه إلى موضوع خلاف شقَّ صفوف الثورة الأمريكية، وأسّس للفصل بين جناحيها

15- James Otis, The Rights of the British Colonies Asserted and Proved, Boston MA, Edes & Gill, 1764, pp. 14-15.

16- William Doyle, The Oxford History of the French Revolution, op.cit , pp. 272-273

17- Gail M. Schwab and John R. Jeanneney, eds, The French Revolution of 1789 and Its Impact, Westport CT, Greenwood Press, 1995, pp. 33-49.

18- Caroline Weber, Terror and Its Discontents: Suspect Words in Revolutionary France, Minneapolis, University of Minnesota Press, 2003, pp. 115-170

اليميني واليساري؛ إذ رأى جون أدامس أن باين وكتابه خطر على النظام العام؛ لأنه يدعو إلى الديمقراطية. أمّا توماس جفرسون، فذهب إلى اعتباره دعوة للتأسيس لمنظومة جمهورية قائمة على المساواة.

ويعني هذا النقاش أنه، بالإضافة إلى غياب القيمة الإيجابية لمصلح الديمقراطية، كان حضوره قريناً بالسلب؛ إذ إنه لا يظهر إلا من خلال آراء المحذّرين، ممّا لا ينبغي أن تكون عليه نتيجة الثورة الأمريكية. ومثال ذلك اقتران الديمقراطية في كتابات ماديسون وهاميلتون، وغيرهما من منظري الفترة التأسيسية، بصفات الفوضى والفساد والقمع وغياب العقل[19]. ومن ثمّ، كلما ظهرت الديمقراطية في نصٍّ ما، رافقتها صيغ الاتهام أو نبرة الاعتذار ودفع التهمة؛ أي إن الديمقراطي لم يكن الأنا، بل الآخر. ومن ذلك قول ألكساندر هاميلتون، في رسالة كتبها عام (1804)، وبالتحديد ليلة المبارزة التي خاضها ضد عدوه آرون بور، والتي انتهت بمقتله: إن المرض الحقيقي الذي نعاني منه هو الديمقراطية[20]. ومنه أيضاً قول جون أدامس: إنما أطمح إلى بناء جمهورية ليبرالية، لا لإنشاء ديمقراطية تكون رديفة القمع والحكم الاعتباطي.

إن كلاماً مثل هذا حين يردُ على ألسنة من يعدّون الآباء المؤسّسين للديمقراطية ليطرح مفارقةً كبرى في تاريخها؛ فآباؤها كانوا رافضين لها، وهو ما يحيلنا على معنى المصطلح وعلاقته بالمؤسسات التي نقول اليوم عنها إنها ديمقراطية. ولا شكّ في أن هؤلاء الآباء المؤسّسين قد كانوا متأثّرين بسياقهم الفكري والقيمي الذي لم تكن الديمقراطية إحدى أسسه، ودليل ذلك ما جاء في كتابات إيمانويل كانط، أكبر فلاسفة النصف الثاني من القرن الثامن عشر، من نقد للديمقراطية؛ إذ لم يرَ في كتابه (مشروع سلام دائم) أنها السبيل لتحقيق صلاح المجتمعات. فهي لا تضمن شروط الاستقرار والتنوير، التي من أبرزها حكم القانون، وسيادة مبدأ الحقّ، والمشاركة الجماعية في القرار عبر الاستخدام العمومي للعقل.[21]

الطريق الليبرالي للتطبيع مع الديمقراطية

يمكن اعتبار الحزب الديمقراطي الأمريكي من أولى المؤسسات التي تبنّت صراحةً صفة الديمقراطية. وفي قصّة هذه التسمية ما من شأنه المساعدة على حلّ المفارقة التي تحكم علاقة المؤسسات الديمقراطية بآبائها المؤسّسين؛ ذلك أنّه أعرق الأحزاب الأمريكية. وتعود أصوله إلى الفترة التأسيسيّة، ولم يقبل أصحابه باسمه إلا من باب تبنّي الوصم.

19- P. Maier, From Resistance to Revolution: Colonial Radicals and the Development of American Opposition to Britain, 1765-1776, New York, Vintage, 1972, pp. 3-48; Gordon Wood, The Radicalism of the American Revolution, New York, Vintage, 1991, pp. 3-89

20- A. Shankman, “A New Thing on Earth: Alexander Hamilton, Pro-manufacturing Republicans, and the Democratization of American Political Economy”, Journal of the Early Republic, 23, Issue 3, 1991, pp. 323-352.

21- Immanuel Kant, Perpetual Peace, translated by Lewis White Beck, Bobbs-Merrill, 1957

فتوماس جفرسون، الذي كان القائد الأول لهذا الحزب، اختار له اسم الحزب الديمقراطي الجمهوري من باب التميّز بالإيجاب عن حزب الفدراليين بقيادة ألكساندر هاميلتون[22]؛ أي إنه لم يشأ أن يكتفي الحزب بسلبية معارضة الفدراليين التي كانت السبب الأبرز لنشأته[23]. أمّا هؤلاء، فإنهم كانوا يصفونه بالديمقراطي؛ لأنهم كانوا يرون أنه حزب قائم على موقف سلبي معادٍ لهم ولقيمهم، وعلى رأسها مبدأ الأرستقراطية الانتخابية. فهو حزب ديمقراطي لأنه لا يؤمن بوجود أرستقراطية طبيعية لا تقوم على مصادفة الميلاد، ولكن على شرف الانتخاب ومبدأ الجدارة[24]. ولم تنتهِ قضية اسم حزب جفرسون إلا بعد موته حين قبل قائده عام (1828)، وهو الرئيس أندرو جاكسون، بالوصم الديمقراطي، فحوّله إلى صفة محمودة بعد عقود من الرفض والتبرير. وقد جاء هذا التحوّل في سياق حملته الانتخابية التي قدّم فيها نفسه على أنه عدو للأرستقراطية المالية والصناعية في المدن الكبرى، وأنه ديمقراطي لأنه يمثل المواطن العادي، سواء أكان عاملاً في المدن الصناعية الجديدة، أم فلاحاً صغيراً في الأرياف.[25]

لقد أدى نجاح هذه السياسة التواصلية إلى تغيير جذري في التعاطي مع مصطلح الديمقراطية، ولا سيّما مع التوسع التدريجي لمجال حقّ التصويت. فانتشرت صفة الديمقراطية في جلّ الأوساط التي أصبحت تعدّها طريقها إلى أسماع الناخبين وقلوبهم، التي هي بدورها الوسيلة إلى أصواتهم. إن ذلك يعني أن الشرعية المتصاعدة، التي تمتعت بها صفة الديمقراطية طوال القرنين الماضيين، قد نشأت في رحم تجربة دعائية في سياق انتخابي نجح فيه الرئيس جاكسون وحزبه في قلب الوصم السلبي إلى قيمة فضلى.

ولا شك في أن هذا النجاح المحلّي قد أثر في التجارب المعاصرة له، ولا سيّما التجربة الفرنسية، التي انتشر فيها مصلح الديمقراطية بعد عودة نظام الملكية عام (1815). وقد كان هذا المصطلح آنذاك يعني غير ما يصرح؛ إذ كان تقيّة استخدمها دعاة الجمهورية في ظلّ عودة الملكية، والقيود التي فرضتها على مناهضيها.

22- David Brown, “Jeffersonian Ideology and the Second Party System”, The Historian, Vol. 62, Issue 1, Fall 1999, pp. 17-22

23- Dan Sisson, The American Revolution of 1800, New York, Alfred A. Knopf, 1974

24- G. Kornblith and J. Murrin, “The Making and Unmaking of an American Ruling Class”, in Beyond the American Revolution: Explorations in the History of American Radicalism, edited by A. F. Young, DeKalb IL, Northern Illinois University Press, 1993, p. 29

25- Donald B. Cole, Vindicating Andrew Jackson: The 1828 Election and the Rise of the Two-Party System, Lawrence, University Press of Kansas, 2009, pp. 1-3

ولعلّ الفيلسوف الفرنسي ألكسيس دي توكفيل يمثل الرابط الأهم بين الثورة الثقافية التي عرفها مصطلح الديمقراطية في البلدين[26]؛ إذ ساهم كتابه (الديمقراطية في أمريكا)، الذي نشره في منتصف الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، في حصول المصطلح على المقبولية في الأوساط الفرنسية خصوصاً، والأوروبيّة عموماً، وذلك رغم كلّ المحاذير التي أشار إليها دي توكفيل من خلال إشكاليّته الأساسية التي يمكن اختصارها كما يأتي: كيف يمكن تحقيق المساواة التي يطالب بها العهد الديمقراطي الصاعد، دون أن يؤدي ذلك إلى القضاء على الحريات؟ أي إن الفيلسوف الفرنسي ذا الأصول الأرستقراطية كان على وعي بأن فكرة المساواة هي الجوهر النظري الذي تقوم عليه الديمقراطية، وهو ما يجعلها أكبر تهديد لليبرالية، ولا سيّما في ظلّ بروز إيديولوجيات اشتراكية تدعو إلى تغيير راديكالي في منظومة القيم الاقتصادية والاجتماعية[27]. ولذا كان من الضروري إيجاد أرضية جديدة تمكّن من عودة التآلف بين شقّي الليبرالية السياسي والاقتصادي.

وعلى هذا الأساس، كان لا بدّ من إعادة تعريف الديمقراطية قطعاً مع المفاهيم الكلاسيكية المقتبسة من التجربة الإغريقية. وقد بذل المفكّرون في سبيل هذه الغاية الجهد الكثير؛ إذ كان من الواضح لديهم أن تعريف الديمقراطية، باعتبارها سلطة الشعب، لا يعدو أن يكون ترجمة للمصطلح من أصله الإغريقي إلى مقابله في اللغات المعاصرة، فضلاً عن أن في هذا المفهوم تضليلاً أكّده هانس كالسن حين نبّه إلى أنه يستخدم مصطلحاً سوسيولوجياً، هو الشعب، لوصف كيان سياسي، هو الدولة[28]. وإذا كان في هذا التعريف من معنى، فهو لا يتعدى بالتأكيد مستوى الكناية، كما في حال تعريف الأسد بأنه ملك الغاب. ومثل هذا التعريف لا ينفع في شيء إذا كانت الغاية فهم حقيقة الديمقراطية وتاريخها وممكناتها.

ولئن كان أكثر الفلاسفة السياسيين لا يزالون حتى اليوم على إصرارهم على ضرورة إخضاع التجارب الديمقراطية المختلفة إلى تقييم معياري منضبط لمنظومة القيم الديمقراطية المؤسسة، فإن جلّ علماء السياسة يرون أن التجارب الديمقراطية العريقة قد عوّضت الفكر النظري باعتبارها مرجعية لتعريف الديمقراطية، وتقييم تجاربها المحدثة أو المقبلة. وعلى هذا الأساس، يرون أن النقاش حول مفهوم الديمقراطية قد حسم تقنياً في النصف الثاني من القرن العشرين لفائدة مفهوم إجرائي للديمقراطية[29]. فالديمقراطية ليست إلا نظاماً سياسيّاً قائماً على المنافسة السياسية المنظّمة والسلميّة في سبيل إدراك المناصب القيادية عبر الحصول

26- François Furet, "Tocqueville and the Old Regime", in Tocqueville and Beyond: Essays on the Old Regime in Honor of David D. Bien, edited by Robert M. Schwartz, Newark DE, University of Delaware Press, 2003, pp. 38-39

27-ألكسيس دي توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة أمين مرسي قنديل، بيروت، عالم الكتب، 1991؛ النشر الأول 1835

28- Hans Kelsen, La Democratie: Sa nature, sa valeur, Paris, Economica, 1988; 1ère publ. 1920

29- Samuel Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century, Norman, University of Oklahoma Press, 1991, pp. 6-9

على أصوات الناخبين[30]. وينسب هذا التعريف عادةً للفيلسوف النمساوي جوزيف شومبيتير الذي عرّف الديمقراطية في كتابه (الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية) على أساس الإجراءات الانتخابية التي تسمح باختيار المسؤولين السياسيين في إطار منافسة سلميّة منظّمة[31]. ولكن تعريفه يتضمن الإقرار بضرورة توافر مجموعة من الحقوق الفردية والجماعية، المدنية والسياسية، التي تؤسس لمصداقية المسار الإجرائي ولفعاليته ونجاعته واستمراره.[32]

ويرى المدافعون عن هذا المنهج الإمبريقي أن ميزة هذا التعريف تكمن في جوهره الوصفي؛ أي إنه يقوم على النظر إلى الديمقراطية كما هي، بما من شأنه تجنب الذاتية المجحفة المفروضة على منطق ما ينبغي أن يكون. كما أن هذا التعريف يسمح بتجاوز سؤال الماهية، بما يفسح مجال الاهتمام بالقيمة الوظيفية للمؤسسات الديمقراطية والشروط الموضوعية لنشأتها والمخاطر التي تتهدّدها[33]. ولم يسلم هذا التعريف من النقد من أوجه عدّة[34]، ومن أبرزها أنه منغلق على نظرة أحادية تجعل الديمقراطية سجينة النموذج النيابي في التمثيل السياسي والمنظومة الليبرالية في الانتظام الاجتماعي والاقتصادي[35]، وهي منظومات تنزع إلى الاعتباطية، ولا تستفيد منها إلا الأقلية المحظوظة[36]، أو إنها لا تضمن تحقيق الديمقراطية لقيمها الأساسية إلا سطحيّاً.

ولا شكّ في أنّ لهذا النقد ما يبرّره؛ إذ يعكس صعوبة التمييز بين ما يسميه بانجامين كونستون حرية القدامى وحرية المحدثين[37]. فلئن كانت الحرية بالمعنى الكلاسيكي تعرّف في إطار الجماعة، فإنها تعني مع الليبرالية رسم دائرة حول كل فرد لا يحقّ لأيّ قوّة تخطّي حدودها؛ أي إن الفرد ينتقل من عنصر ينتمي إلى وحدة اجتماعية إلى عنصر ينتمي إلى وحدة مستقلّة هي الأساس المبدئي للقيمة الأخلاقية والاجتماعية، بما يضمن الحرية والمساواة، وهو ما يفترض تغييراً جوهريّاً في طبيعة السلطة وبنيتها[38].

30- Larry Diamond, Juan Linz and Seymour Martin Lipset, Politics in Developing Countries: Latin America, Boulder, L. Rienner Publishers, 1989, p. xvi.

31- Adam Przeworski, Democracy and the Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America, Cambridge UK, Cambridge University Press, 1991, p. 10

32- جوزيف شومبيتير، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2011

33- من أجل مقارنة بين الديمقراطية بمعناها الإجرائي والديمقراطية بمعناها الجوهري، انظر: مراد دياني، حرية- مساواة- كرامة إنسانية: طوباوية العدالة من منظور النموذج الليبرالي الإسكندنافي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص 200-182

34- David Held, Models of Democracy, Cambridge UK, Polity Press, 1987, pp. 178-185

35- ناصيف نصار، الديمقراطية والصراع العقائدي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر والجامعة الأمريكية في بيروت، بيروت، 2017، ص 14-9

36- Vladimir Ilich Lenin, State and Revolution, New York, International Publishers, 1943

37- Benjamin Constant, “De la liberté des anciens comparée à liberté des modernes”, in Ecrits politiques, Paris, UGE, 1980; 1ère publ. 1819

38- عبد الله العروي، مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 983.

ثانيا- السلطة: بين الليبرالية ونقيضها

السلطة الليبرالية: من الوجوب إلى السلب

تكمن إشكالية السلطة في حاجة الإنسان إلى نجاعتها وسيلةً للانتظام المنشئ للانتظارات المشروعة، بما يقيه ويلات قانون الغاب في صراعه مع الطبيعة ومع الإنسان. ولكن الإنسان، بقدر ما يطمئن لنجاته من هذه الويلات، يرفض تحول السلطة إلى مروّض يخضع إرادته كيف ما يشاء؛ أي إن معادلة السلطة تنتهي إلى البحث عن طريق وسط بين الحرية في حالة الطبيعة والخضوع في ظلّ هيمنة التنين[39]. وقد جاءت الفلسفة الليبرالية في جزئها العملي استجابةً لهذه المعادلة. ففي سياق حرصها على وضع الإنسان في مركز التفكير، انطلقت من مبدأ مفاده أن بالإمكان تجنّب الخطرين. وقد ارتأى جون لوك أن هذه المعادلة تتحقّق بشرطين: أوّلهما مقبولية الحكم لدى المحكوم، وثانيهما ممارسة السلطة على أساس احترام حقوق ما قبل سياسية، استنبطها لوك من ما سمّاه قانون الطبيعة، ومن أبرزها حقّ الحياة والحريّة والملكيّة.

وقد تراكم المنتوج الفكري الليبرالي بعد كتابات جون لوك، ولم يخلُ هذا المسار من تناقضات داخلية شملت كلّ المستويات النظرية والعملية. ولكن يجمع بين كل هذه التيارات الفكرية المشكّلة للفسيفساء الليبرالية إقرارها بأن الفرد هو الوحدة المبدئية التي تتأسّس عليها العلاقات الاجتماعية، وبأن لمختلف الأفراد القيمة الأخلاقية نفسها.[40]

ولهذا الإقرار تبعات كثيرة على انتظارات الإنسان من السلطة، بل إنها تقلب هذه الانتظارات رأساً على عقب. فهي تعيد إنشاء التوازن بين الفرد والمجموعة على أساس استقلالية الفرد المبدئية، ومن خلال التأكيد على حقوقه الأخلاقية تجاه الدولة[41]. ومن ثمّ، تكون وظيفة السلطة ضمان هذه الاستقلالية بما يقتضيه ذلك من تخلٍّ عن السعي الموجب لفرض الخير على الناس؛ أي إن السلطة تبقى قائمة، ولكن مع تراجع مسؤولياتها، فتنحسر في أبعاد سالبة تسعى من خلالها إلى منع الضرر[42].

وقد أحدثت هذه الفكرة ثورة قيمية راديكالية؛ ذلك أن السلطة لم تكتفِ تاريخياً بالشرعية السلبية التي يخلعها عليها واجب تجنّب الفوضى، وخطر الانزلاق إلى حرب الكلّ ضد الكلّ، فتلك شرعية يمكن أن

39- الإشارة إلى عنوان كتاب توماس هوبز. انظر: توماس هوبز، اللفياثان، ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب، دار الفارابي، بيروت؛ كلمة، أبو ظبي، 2011؛ النشر الأول 1651

40- Will Kymlicka, Liberalism, Community, and Culture, Oxford, Clarendon Press, 1989, p. 162

41- رونالد دووركين، آخذ الحقوق على محمل الجد، دار سيناترا للنشر، تونس، 2015، ص292-293

42- Jethro K. Lieberman, Liberalism Undressed, New York, Oxford University Press, 2012, p. 3.

تدّعيها أيّ سلطة، وهو تعميم يعني غياب القداسة التي تحمي السلطة القائمة بعينها دون سواها. ومن ثمّ كان لزاماً على كلّ سلطة قائمة تقريباً أن تحيط نفسها بهالة من القداسة كونها تجسيداً لقيم أخلاقية عليا، أو على الأقل باعتبارها وسيلة لتحقيقها ومحاربة أعدائها، ومن ثمّ يكون الخضوع لها خضوعاً لتلك القيم؛ أي إن الانتظارات المشروعة من علاقة السلطة بالأفراد تأسّست، في مجملها، على الواجبات، وأوّلها واجب الطاعة والخضوع للسلطان باسم الخير.

ولعلّ هوبز أوّل من قلب هذه المعادلة في القرن السابع عشر. فرغم أنه اشتهر بحلوله السلطوية لمعضلة السلطة، فإنه من أوائل الذين نظّروا للعلاقة بينها وبين الأفراد على أساس الحقوق لا الواجبات؛ ذلك أن تأكيده على المسؤوليات السالبة للسلطة، منعاً لحرب الكلّ ضد الكلّ، إقرارٌ منه بضرورة رفع القداسة عنها. فوجودها قائم على مصلحة الأفراد الذين يقبلون الدخول في عقد اجتماعي يضمن لهم الحياة، وفرص الرفاه المادي. وتلك هي الحقوق التي لا بدّ لأية سلطة من أن تحميها.

ولقد كان لقلب هوبز معادلة الانتظارات المشروعة من الواجبات إلى الحقوق بعد مهمّ في الفكر الليبرالي. فلئن رفضت أكثر التقاليد الليبرالية التي تلته حلوله السلطوية، فإنها قبلت بالتغيير الذي أحدثه في أولوية القيم[43]، إلى درجة أن اكتفاء السلطة بالمسؤوليات السلبية تجنباً للضرر لم يعد حاجة عملية فحسب، بل إنه أصبح تدريجياً ضرورة أخلاقية. ولذا، تكون وظيفة التشريع إطلاق حرية الأفراد من أجل تحقيق ذواتهم بعيداً عن تعسّف الأطراف الخارجية، سواء أكانت هذه الأطراف أفراداً أم جماعات. ولا يستثنى من ذلك السلطة نفسها، بل إنها قد تكون من أخطر عناصر الاجتماع السياسي على الحرية، ممّا يحتّم تقييدها وضبط مجالات تدخّلها في أضيق مساحة ممكنة. وبالرغم من وجود تيارات ليبرالية سعت إلى تنسيب هذا التوجّه، فإن أكثر الليبراليين مطالبة للسلطة بتحمّل المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية إنّما يتبنّى هذا الموقف على أساس تمكين الأفراد من شروط حريّتهم؛ أي إنه لا يخالف المبدأ الأصلي، بل يطالب بتوفير شروط تفعيله جماعياً[44].

ولا شكّ في أنّ الليبرالية قد خالفت كلّ الأعراف والتقاليد المرتبطة بإشكالية السلطة. فها هي السلطة تتحوّل من قدر أخلاقي مقدّس إلى منجز إنساني تعاقدي، وها هي وظيفتها تنتقل من تجسيد القيم والحرص على فرضها إلى حماية الناس ودفع الأذى عنهم؛ وأخيراً، ها هي الحرية يتغير معناها. فمن أبعادها الموجبة التي تفرض التزام الإنسان بقيم مثلى، نزلت الحرية إلى درك السلب؛ فهي ليست إلّا رفعاً للقيود التي تحول

43- B. C. MacPherson, The Political Theory of Possessive Individualism: Hobbes to Locke, New York, Oxford University Press, 2011

44- نوفل الحاج لطيف، جدل العدالة الاجتماعية في الفكر الليبرالي: جون رولز في مواجهة التقليد المنفعي، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، 2015

بين الإنسان وفعل ما يشاء، أو كون ما يشاء. وعلى هذا الأساس، تكوّن الدولة إطارها، ما دامت ملتزمة بعدم التدخّل في ما لا يعنيها[45]. ويمثل هذا الشرط قطيعة مع المبدأ الأرسطي القائل بأن الإنسان حيوان سياسي؛ أي إن الغاية من وجوده تكمن في انخراطه في الاجتماع السياسي[46]. ولئن كان التيار الجمهوراني يصرّ على المشاركة السياسية بوصفها ضرورةً ديمقراطية، فإن المذاهب الليبرالية تميل إلى اعتبار أن في الحياة خارج السياسة ما هو جدير بالتقدير[47]، ولكي يبقى كذلك لا بدّ من أن يبقى خارجها.[48]

تعدد القيم وموجبات الحسم المرن

لم تتحقّق الليبرالية بإطلاق في أيّ مكان من العالم[49]؛ ذلك أن الانتظارات المشروعة القديمة، التي جاءت لتعويضها، راسخة في الوجدان والوعي الإنساني؛ فلا يكاد أحد يقبل بعرض سياسي قائم على مطلق تخلّي السلطة عن السعي لفرض المبادئ السامية، وهو ما يفسّر استمرار النقد الفلسفي للاكتفاء بالتعريف الوصفي للديمقراطية، باعتباره يمثل استسلام الديمقراطية لتوحّش الليبرالية. فهيكلة المفهوم لا تفرض ابتداءً أيّة مسؤولية موجبة على الديمقراطية، إذا استثنينا ضرورة ما تتطلّبه إجراءاتها من حريّات سالبة.[50]

ولكن لا ينبغي التقليل من شأن هذه الحريّات؛ إذ إن تأثيرها يتجاوز بكثير المجال السياسي. فوعي الأفراد بذواتهم قد انتشر إلى حدٍّ أصبح فيه الاحتجاج بقيمة الحرية السالبة؛ أي المزيحة للقيود، الرابط الأخلاقي الأكبر بين كلّ الأطياف المساهمة في النقاش العام، ولا تُستثنى منها أكثر الجماعات تشبّثاً بقيمها الموجبة. فإذا أخذنا مثالاً موضوع المرأة، نجد اليوم أن المدافعين عن ارتداء النقاب يشتركون مع أنصار النسوية القصووية في البنية الأخلاقية للحِجاج، وهي بنية قائمة على المبدأ الليبرالي المشهور: كلّ فرد حرّ ما دام لم يتعدَّ على حريّة غيره. ولئن كان كل طرف ينزع إلى رفض الآخر، فإنه بنزوعه هذا يقع في تناقض جوهري بين ما يقول وما يفعل. ولا يتحقّق انسجام المدافعين عن النقاب مع ذواتهم إلا إذا قبلوا بأنّ حجّتهم تنسحب على خصومهم في الطرف الآخر، والعكس صحيح، وهو دليل على الوضع المهيمن الذي أصبحت تتمتّع به منظومة الأخلاق التي أسست لها الفلسفة الليبرالية منذ القرن السابع عشر.

45- يُشار إلى أن هذا العنصر قد اكتسب حمولة إيديولوجية خاصّة مع ظهور النيوليبرالية في النصف الثاني من القرن العشرين. انظر: سيار الجميل، «الليبرالية القديمة والليبرالية الجديدة»، الحوار المتمدّن، العدد 1119، 24/ 02 /2005

46- Gus DiZerega, Persuasion, Power, and Polity: A Theory of Democratic Self-Organization, Cresskill NJ, Hampton Press, 2000, pp. 62-68

47- من أجل عرض بعض عناصر النقاش حول الديمقراطية بين الليبرالية والمداولاتية والجمهورانية، انظر: منير الكشو، «نظرية الديمقراطية بين التمثيل الشعبي والمشاركة السياسية والمداولة العامة: جدال رولز وهابرماس»، ألباب، العدد 10، شتاء 2017، ص 53-14

48- Allen Barry, "Experiments in Democracy", Contemporary Pragmatism, Vol. 9, Issue 2, December 2012, p. 82.

49- Judith Shklar, "The Liberalism of Fear", in Liberalism and the Moral Life, edited by Nancy Rosenblum, Cambridge Mass, Harvard University Press, 1991, p. 22

50- John Dewey, Liberalism and Social Action, Amherst NY, Prometheus, 2000, pp. 59-62

وتعود هذه الهيمنة إلى إغراء مبدأ استقلالية الفرد؛ فهو حرٌّ ما دام غير خاضع إلى قيود خارجية، وما دام الانعتاق من القيود أمراً مستحيلاً في معناه المطلق. بما أن الخروج من قيد يعني ضرورة الوقوع في قيد آخر، فإن الحرية تكون بحق الفرد في اختيار القيود التي يخضع لها. ولئن كان عموم الناس يعبّرون عن هذه الفكرة بشيء من التبسيط حين يُقال: «أنا حرّ، أفعل ما أشاء»، فإن تواتر هذا التعبير إنما يشير إلى حاجة ملحّة لتأكيد الاستقلالية مبدئيّاً. فمن يقول إنه يفعل ما يشاء، إنما يقصد عادةً أن من حقّه اختيار الحدود التي يقف عندها في فعله. فإذا لم يفعل ما يقدر أن يفعله، يكون ذلك منه اختياراً لا اضطراراً.

ويعكس التحوّل التدريجي لرفع القيود من مذمّة أخلاقية تحيل على التسيّب والإباحية إلى انتظار مشروع نابع من استقلالية الأفراد، يعكس الحصانة التي تتمتّع بها الليبرالية اليوم؛ فمهاجمتها لا تكاد تكون مشروعة إلا بالاعتماد، أوّلاً، على قيمتها الأساسية؛ أي الاستقلالية، وهي مفارقة توقع مناهضيها في فخّ تكريسها. فما داموا لا يستطيعون دحض مبدأ الاستقلالية، فإن كل حججهم ضد الليبرالية تدعم فلسفتها ضمنياً.

وبالإضافة إلى ملاءمته لهذه الحريات السالبة، يضمن مفهوم الديمقراطية، في بنية الحد الأدنى، شرط جون لوك في شرعية السلطة التي تستوجب مقبولية الحكم لدى المحكوم. فإذا كانت جماعة الأفراد تملك وسيلة منح السلطة وسحبها، فإن اختيار الحاكم في إطار تعددي وتنافسي يحقق هذا الشرط؛ إذ كلما تآكلت هذه المقبولية بعامل الزمن، أمكن تغيير السلطة من دون إحداث شروخ عميقة في جسد المجتمع، أو تكلفة عالية لأصحاب السلطة.

وفي ظلّ التعدّد والتركيب والدينامية التي تميز المجتمعات المتطورة، يكون من الضروري وجود قواعد للحسم بينها[51]. ومعلوم أن الاتفاق على وضع القواعد أعسر من تطبيقها؛ وذاك فضل منظومة الديمقراطية الإجرائية. فمجرد وجودها يوفر وسيلة لترتيب الأولويات القيمية بمشاركة الجميع في إطار حدٍّ أدنى من المساواة، مع فسح المجال لإمكانية التغيير الدائم؛ أي إن وجود القواعد الإجرائية يمكن من تحقيق توازن بين الثبات والتغير[52]. فإذا كان للجميع الحدّ الأدنى من القدرة على التأثير في ترتيب الأولويات، إمّا بالتصويت وإمّا بالتعبير أو بالتنظيم أو بغيرها، فذاك ضامن لمقبولية النتائج ولاستمرار المسار، ومن ثمّ لتحوله إلى ثقافة راسخة.

51- Gus DiZerega, Persuasion, Power, and Polity: A Theory of Democratic Self-Organization, op.cit.

52- John Kingdon, Agendas, Alternatives, and Public Policy, New York, Longman, 1995

الديمقراطية الإجرائية وإدارة التوتر بين الفرد والمجموعة

إن هذه الحجج العملية وغيرها تبقى عرضة لاتهام بسيط؛ إذ إنها قد تعدّ تهرباً شكلياً من السؤال الجوهري. ويمكن اختصاره في ما يأتي: كيف يمكن للحريات السالبة، من قبيل حرية التعبير والتنظيم والتصويت، أن تؤسس لمناخ يسمح بتطور وحماية القيم الديمقراطية الموجبة، كالعدالة والمساواة وسيادة الشعب وتحقيق المصلحة العامة؟ وهي من المبادئ التي كثيراً ما يعتمدها المفكرون والفلاسفة لتعريف الحرية على أسس موجبة.[53]

وتختلف القيم العامة عن القيم الخاصة؛ إذ إنها تشكل مشتركاً واسعاً يتجاوز الحرية الفردية والاختيارات الشخصية؛ فهي منظومة من المبادئ تتعلق بكيفية تنظيم المجال العام[54]؛ أي إنها نظير القيود التي يقبل بها الفرد حين يكون مقتنعاً بأنه اختاره. فانضباطه لها لا يعكس التبعية بقدر ما يعبّر عن الاستقلالية.

وتكمن المشكلة في أن إطلاق الحريات السالبة يؤدي بطبعه إلى تعدّد القيم العامة وتناقضها. ومثال ذلك، التضارب الظاهر بين القول بتحييد الدين من المجال العام على اعتبار أن المعتقدات مسألة شخصية، وبين القول بالدور الاجتماعي الرئيس للدين بما يفرض حضوره الفاعل في المجال العام. ولئن كانت الليبرالية تجعل من اختيار الفرد أداة الحسم في المستوى الشخصي، فإن سعيها إلى الارتقاء بهذه الأداة إلى المستوى العام، من خلال وسائل الديمقراطية الإجرائية، محفوف بالمخاطر[55]. فرغم أن التعاطي مع مثل هذا التضارب بين القيم أمر ممكن في إطار منطق المنافسة السلمية على السلطة، فإن نتائج هذه المنافسة لا تلغي خطر الاختيار الكارثي، كما حدث في ألمانيا حين وصل الحزب النازي إلى الحكم عن طريق الانتخابات.

ومن دون الذهاب إلى هذا الحدّ، لا تضمن الديمقراطية الإجرائية فرصاً متكافئةً للجميع؛ إذ إنها تمنح أصحاب الوجاهة الاجتماعية والقوة المالية أسبقية لا متناهية، ثم تضفي الشرعية الأخلاقية على هذه الأسبقية، فتتحول الفردانية إلى وسيلة لهيمنة القوي على الضعيف بوسائل ديمقراطية. ولئن كانت هذه الهيمنة ناعمة في ظاهرها، فإنها قد تصل في واقعها إلى أنكى أشكال الاستعباد. ومن الأمثلة على ذلك الرأسمالية المتوحشة التي سادت بريطانيا خلال القرن التاسع عشر، ومنظومة العبودية التي تعايشت مع الديمقراطية الأمريكية لمدة عقود طويلة[56]، ثم إن دفع مثل هذا الإجحاف أشدّ صعوبة، بحكم ما يتمتّع به من شرعنة ديمقراطية.

53- آيزايا برلين، «مفهومان للحرية» في الحرية، إعداد هرني هاردي، ترجمة معين الإمام، منشورات دار الكتاب، مسقط 2015

54- Jürgen Habermas, The Structural Transformation of the Public Sphere: an Enquiry into a Category of Bourgeois Society, translated by Thomas Berger, Cambridge MA, MIT Press, 1989.

55- محمد الأحمري، الديمقراطية: الجذور وإشكالية التطبيق، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2012، ص 165-172

56- Kevin Philips, American Theocracy, New York, Viking, 2006, pp. 99-115

تعبّر هذه المخاطر عن التوتر الكامن والدائم بين الفرد والمجموعة؛ أي إن مجموع الاختيارات الفردية للقيم العامة قد يأتي متناقضاً، إما مع الحريات الفردية، وإما مع الحد الأدنى من الانضباط الضروري للمجموعة بما يقتضيه من شروط. ومن ثمّ، لا بدّ للديمقراطية، في بنية الحدّ الأدنى، أن تثبت أن لإجراءاتها أثراً في النتائج التي تفرزها؛ حيث تضمن عدم مناقضة مخرجاتها للقيم الديمقراطية، ولتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتتضمن هذه الإشكالية خطأ جوهرياً؛ إذ تفترض ابتداءً أن للديمقراطية قيماً مطلقةً لا تتأثّر بالسياق. وهذا غير صحيح؛ بل إنه في تناقض مبدئي مع تاريخ الليبرالية، التي تعمل، بشقيها السياسي والاقتصادي، على الجمع بين إيجابيات حالة الطبيعة المتمثل في أقصى درجات الحرية والمساواة، من جهة، وإيجابيات السلطة الضامنة لاستمرار العقد الاجتماعي من جهة أخرى؛ أي إن الليبرالية، منذ نشأتها فلسفياً، قد نبّهت إلى التوتر الكامن في علاقة الفرد بالمجموعة. فرغم أن الفرد يبقى الوحدة القيمية الأصلية، فإن هذه الوحدة تحتاج المجموعة من أجل اكتساب القيمة.[57]

ولئن كان هوبز قد أولى كل اهتمامه لأخطار حالة الطبيعة في صورة تفكّك العقد الاجتماعي، فإن الكثير من الليبراليين الذين جاؤوا من بعده، ومن أبرزهم إيمانويل كانط، قد أكدوا أن خطر السلطة على حرية الأفراد أكبر وأنكى. وقد تمخض عن هذه المخاوف المتضاربة إيمان راسخ بأهمية الضوابط الدستورية لضمان وجود السلطة، مع تقليص مخاطر انحرافها[58]، وهو ما يربط، بشكل وثيق، التقاليد الليبرالية بالديمقراطية الإجرائية، سواء أكان ذلك في شقّها الدستوري المقيّد لفعل السلطة، أم في بعدها الشعبي المعبّر عن إرادة الأغلبية.

وتسعى الليبرالية إلى إنشاء منظومة مؤسساتية تمكّن كلّ فرد من تحقيق ذاته وحماية مصالحه باعتباره عنصراً مستقلاً عن المجموعة التي ينتمي إليها[59]. فإمكان التعارض بين استقلالية الفرد من جهة، وانتمائه إلى المجموعة من جهة أخرى، يفرض حلّ المفارقة من خلال مأسسة الانتماء والاستقلالية في الوقت

57- John Dewey, "Ethics of Democracy" in John Dewey: The Early Works, edited by Jo Ann Boydston, Carbondale, Southern Illinois University Press, 1969, pp. 231-232

58- Immanuel Kant, Perpetual Peace, op.cit.

59- Bernard Mandeville, The Fable of the Bees: Private Vices, Public Benefits, edited by F. B. Kaye, Oxford, Oxford University Press, 1924; 1st pub. 1714

نفسه[60]. وعليه، تكون السلطة مجبرة على الحفاظ على الحد الأدنى من الانضباط للانتماء الجماعي في سياق يوفر الحد الأقصى من استقلالية الأفراد.[61]

ويكمن المشكل في أن هذه المعادلة ليست نهائية؛ إذ إنها قد تنقلب لصالح المجموعة على حساب الفرد[62]، ومثال ذلك ما يقع خلال الحروب. فبلد كبريطانيا خاض الحرب العالمية الثانية بمنطق المجموعة المهيمنة على الأفراد؛ فكل الإمكانات كانت مسخرة للانتصار الذي كان محلّ إجماع باعتباره القيمة المهيمنة؛ أي إن ظروف الحرب قد فرضت أولوية واضحة ما كان لأية قيمة أخرى، خاصّة كانت أم عامة، أن تنازعها. فوقع تعليق كل أشكال الليبرالية السياسية والاقتصادية، وفرضت الدولة هيمنتها على مختلف أشكال الإنتاج، وأصبحت العقلانية الرسمية المتحكم الأساسي في كل شيء، بما في ذلك إدارة أجساد الناس. ومع هذا، ظلّت بريطانيا ديمقراطية ليبرالية، بل إن المحافظة على الحريات السالبة قد تحولت من شرط للديمقراطية إلى خطر عليها.

لقد نجحت بريطانيا في الحفاظ على ديمقراطيتها، رغم قلبها المذكور لمعادلة الأولوية بين الفرد والمجموعة. ولكن ذلك جاء نتيجة لظروف موضوعية، من أبرزها قصر عمر الحرب بالمقارنة مع عراقة الثقافة الليبرالية والتقاليد الدستورية البريطانية؛ أي إن العكس كان يمكن أن يؤدّي إلى انحراف الديمقراطية لانتظارات قد تبدو مشروعة من خلال منطق جماعي، ولكنها تتناقض مع الانتظارات المشروعة التي تؤسّس لها الليبرالية[63]، وهو الخطر الذي ينبغي تحديد مسؤولية الديمقراطية الإجرائية فيه، مع دراسة مدى فعاليتها في التقليص منه تمهيداً للقضاء عليه.

صلابة الانتظارات المشروعة غير الليبرالية

إن الاعتراف بحقوق المجموعة لا يمكن، بأيّ حال من الأحوال، أن يتأسّس ليبرالياً على إلغاء الأفراد باعتبارهم الوحدة القيمية والأخلاقية الأصلية[64]. وتكمن المشكلة في أنه كثيراً ما حدث هذا في تاريخ الليبرالية،

60- Brian Barry, “Self-Government Revisited”, in The Nature of Political Theory, edited by David Miller and Larry Siedentop, Oxford, Clarendon Press, 1983

61- Isaiah Berlin, “Nationalism: Past Neglect and Present Power”, in Against the Current, edited by Henry Hardy, New York, Viking Press, 1980

62- نادر هاشمي، الإسلام والعلمانية والديمقراطية الليبرالية: نحو نظرية ديمقراطية للمجتمعات المسلمة، ترجمة أسامة غاوجي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2017، ص 252-207

63- Alain Touraine, What Is Democracy?, translated by David Macey, Boulder, Westview Press, 1997, p. 40

64- David Johnston, The Idea of a Liberal Theory: A Critique and Reconstruction, Princeton, Princeton University Press, 1994, pp. 17-27

حتى في الأطر الديمقراطية، بل حتى لدى منظّريها المرجعيين من أمثال جون لوك[65]. ومن ذلك العبودية ثم التمييز العنصري في الولايات المتحدة، ومنه أيضاً حرمان شرائح واسعة من بعض المجتمعات الديمقراطية، كالطبقات الكادحة والمرأة، من حقّ التصويت. ومن ثمّ، يكون السؤال: لماذا تتمتّع بعض المنظومات غير الليبرالية بقدرة عالية على مقاومة المخرجات الليبرالية في بعض سياقات الديمقراطية الإجرائية[66]؟

إن العلاقة بين الفرد والمجموعة هي المحكّ الحقيقي لتقييم المنظومة الليبرالية. ولا شكّ في أنّ تحقيق التوازن بين الطرفين أمر عسير؛ إذ يحتاج إلى إعادة نظر دائمة بحكم ما قد تفرضه الظروف، أو ما يتسبّب فيه التطوّر المستمر من تغيير في أولويات الأفراد والمجموعة[67]، وهو ما يعني أن المنظومات الدستورية لا تكون ناجعة إلا إذا وفرت شرطين أساسيين؛ أولهما القدرة على التأقلم مع تغير الرهانات، وثانيهما، عدم تعارض هذه القدرة مع صلابة الحد الأدنى من الانتماء[68]. ومن عناصر هذا الحد الأدنى عدم منازعة الدولة في احتكار العنف الشرعي، والالتزام بالدفاع عنها في حالة التهديد الخارجي، والعودة إلى مؤسساتها باعتبارها فيصلاً أخيراً لحسم الخلافات.

وتمثل هذه الشروط قاعدة لواجبات سياسية يلتزم بها الناس، إمّا لإيمانهم بعدالة ضرورتها، وإما لعجزهم عن دفعها حين فرضها. والحقيقة أن كلا السببين متكاملان. فلئن كانت القوة ضرورة لفرض الواجبات، فإن الإيمان بأن هذه الواجبات عادلة في ضرورتها ييسر حكم الحاكم، فيعزز قوته من خلال تقليل الحاجة الفعلية إليها، ويرضي المحكوم، فلا يشعر بأنه قد فرّط في كرامته بالتزامه بواجب الخضوع.

وقد تختلف المبادئ الأساسية المنشئة للواجبات السياسية، ولكنها لا تتفاوت كثيراً من حيث قدرتها على الإقناع. وعلى سبيل المثال: سواء أكان واجب الخضوع نابعاً من إيمان الفرد بأنه قد شارك في تحديد القوانين التي يخضع لها من خلال عقد اجتماعي وسياسي، أم كان نتيجة للقبول بعقيدة متعالية تفرض واجبات عادلة، فإن النتيجة واحدة بما أن الحالتين تنطويان على تحويل الواجبات السياسية من ذلّ الخضوع إلى كرامة الالتزام. فتنشأ انتظارات مشروعة يتبعها كل طرف؛ أوّلاً: لأن مصلحته تقتضي ذلك، وثانياً: لأن كرامته لا تتنافى مع ذلك. فالخضوع للواجب، في الحالتين، ليس انفعالاً لإكراه أو إجبار، بل إنه استجابة لقيم

65- Jennifer Welchman, “Locke on Slavery and Inalienable Rights”, Canadian Journal of Philosophy, 25, 1, 1991, pp. 67-81

66- Arthur Ekirch, The Tragedy of American Liberalism, New York, Atheneum, 1967, pp. 107-112

67- Brian Barry, "Nationalism", in the Blackwell Encyclopedia of Political Thought, Oxford, Blackwell, 1987, p. 354

68- معين حداد، نقد الفكر الوطني: شروط تحقق الأوطان في جغرافية العالم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2010

أخلاقية عليا، معيارية كانت أم نفعية[69]؛ أي إن مقبولية الواجبات تتجاوز كل الاعتبارات حين تكون مبنية على قيم متفق عليها في سياق ما، وذلك بغضّ النظر عن مصدرها.

وتعميم الالتزام بالواجبات ينشئ انتظارات مشروعة من الجميع ولدى الجميع[70]، وهي عبارة عن عقيدة يتوقع من خلالها كل عنصر كيف تعمل الميكانيك الجماعية، فيعلم بمجرد وجوده في سياق معين ما له وما عليه. ويمتد ذلك من أبسط الأمور، كقواعد السلوك الحضاري، إلى أكثرها تعقيداً، كقضايا الحقوق والواجبات. وغياب هذه العقيدة الجماعية يتسبب في الانحراف إلى غياب أيّ انتظارات مشروعة. وذاك تعريف مجزٍ للفوضى. وعلى هذا الأساس، يرى توماس هوبز أن مصلحة الفرد في البقاء، وحرصه على ضمان الرفاه المادي، هي أساس إيمان هذا الفرد بضرورة تعميم هذه المصلحة على الجميع. فنقيض هذا التعميم يكون تعميماً آخر، أساسه فقدان الجميع إمكانيةَ الاستفادة من هذه المصلحة، وهو ما يرفضه كلّ فرد يسعى للبقاء وللرفاه. ولئن كان هوبز يبني صرح هذا التعميم على قواعد ما يسميها قوانين الطبيعة، فإنه يخلص إلى أن نجاعة هذه القوانين تكمن في تحقيق المصلحة، لا في ما تحويه من قيم معيارية صرفة؛ أي إن هذه النجاعة هي التي توفر عنصر الحسم في تحويل قوانين الطبيعة إلى قوانين وضعية في إطار عقد اجتماعي قابل للبقاء.[71]

والنجاعة لا تعني العدالة بالمعنى المعياري للكلمة؛ أي إن الانتظارات المشروعة قد تكون مجحفة ضد بعض الفئات؛ فهي مشروعة بالمعنى التجريبي، لا المعياري؛ ذلك أن مصلحة الجميع في احترامها هي التي تجعلها تفرض ذاتها. فحتى أبشع أشكال الظلم والتمييز قادرة على إنتاج الانتظارات المشروعة التي تضمن لها الاستمرار؛ ذلك أن نجاعتها في تحقيق انتظام الاجتماع السياسي تكفي لتضمن الدوام لهذه القابلية، حتى إن كان ذلك بإقصاء شرائح واسعة عددياً، إذا كانت الشرائح المعنية لا تملك الإرادة والقدرة على تغيير الانتظارات المشروعة.[72]

والتاريخ يعجّ بأمثلة كانت فيها الانتظارات المشروعة ناجعة، رغم إجحافها البيّن ضد شرائح واسعة، وأحياناً أغلبية في المجتمع. وسبب ذلك أن وجود الانتظارات المشروعة يجعل احترامها مصلحة مشتركة للجميع. فحتى الذين يتأذّون من فحواها، يجدون أنفسهم منقادين إلى احترامها، على اعتبار أن مخالفتها عادة

69- Thomas M. Scanlon, “Contractualism and Utilitarianism”, in Utilitarianism and Beyond, edited by Amartya Sen and Bernard Williams, Cambridge, Cambridge University Press, 1982, pp 103-128

70- Len Strauss, Natural Right and History, Chicago, University of Chicago Press, 1999

71- Thomas Hobbes, Leviathan, edited by C. B. Macpherson, London, Penguin, 1968, ch. 14; 1st published 1651.

72- Russell Hardin, One for All: The Logic of Group Conflict, Princeton, Princeton University Press, 1995, chs. 4 and 5.

ما تتسبب في أذى أكبر من الإذعان لها. ومثال ذلك أن العبيد في منظومة عبودية قد يعلمون أنهم ضحية منظومة مجحفة، ولكن أكثرهم يحترمها، بل يذهب إلى حدّ الإقرار بعدالتها. وسرّ ذلك أنه يشعر بأن نتائج تمرّده عليها وخيمة بالضرورة، في حين أن الاعتراف بشرعيتها، وتجاهل إجحافها، يمكّنه من التعايش مع سلبياتها، وربّما إدراك المصالحة مع تبعاتها.

وما ينسحب على الفرد ينسحب على المجموعة؛ ذلك أن الوعي الجماعي بسلبيات منظومة الحكم لا يكفي عادة لكسر مشروعية الانتظارات النابعة منها[73]. فالدفاع عن هذه الانتظارات أيسر على الحاكم وأرضى للمحكوم من المطالبة بالعدالة؛ أو بطريقة أخرى: يشترك طرفا معادلة الحكم في النزوع الطبيعي إلى المحافظة؛ فالحاكم يرى استقرار الحكم في بقاء المنظومة وما يترتب عليها من انتظارات مشروعة، والمحكوم يفضّل منظومات يعلم ما له فيها، وما عليه، على تغييرٍ لا يدري مآلاته.

النضال: سبيل ردم الهوّة بين الواقع والمبادئ

ليس من المصادفة أن ينظّر هوبز لعدالة الحكم المطلق خلال فترة الحرب الأهلية الإنجليزية في أواسط القرن السابع عشر؛ فالفوضى العارمة التي تسببت فيها هذه الحرب هي التي أقنعته بأن الحفاظ على الاستقرار أولى من كل القيم الأخلاقية؛ أي إن مجرد وجود منظومة الحكم، مهما كانت طبيعتها، يلغي، حسب هوبز، النزاع بين الأطراف المستفيدة والأطراف المتضررة من الانتظارات المشروعة المنبثقة عنها. فأكبر المتضررين فيها قد يكون أقلّ ضرراً من أكبر المنتفعين، في حال انهيارها إيذاناً بحالة الطبيعة، أو حرب الكلّ ضد الكلّ.

وقد يبدو هذا الموقف مغرقاً في التشاؤم، ولكن فضل هوبز أنّه عبّر عنه، في حين يتبنّاه أكثر الناس وهم يدّعون معارضته. والغريب أن الديمقراطية تتبنّاه ضمنياً؛ فمن مبادئها ضرورة الالتزام بأسس المنظومة التي انبثقت عنها؛ أي إن الانضباط إلى الأصل هو الذي يسمح بممارسة السياسة على الهوامش. ويعني ذلك أن غياب الانقسامات العميقة، أو بالأحرى تغييبها بفرض الانتماء إلى الدولة بتبعات الانتظارات المشروعة، هو الذي يمكّن، في حقيقة الأمر، من تحرير مجال قد يزيد أو ينقص لفائدة فعل سياسي قائم على التنافس.[74]

ثم إن الدول في الديمقراطيات العريقة لا تتخلّى أبداً عن السيادة التي يؤسّس لها، وإن في سياق مختلف، مبدأ الحكم المطلق. ودليل ذلك ما اشتهر عن ماكس فيبر من تعريف الدولة بشرط احتكار العنف الشرعي؛

73- John C. Calhoun, “Senate speech, January 10, 1838”, in Slavery Defended, edited by Eric L. McKitrick, Englewood Cliffs NJ, Prentice Hall, 1963, p. 18

74- Robert A. Dahl, A Preface to Democratic Theory, Chicago, University of Chicago Press, 1956, pp. 132-133

أي إن غياب هذا الشرط يسقط الدولة أصلاً. ويمكن أن نذهب أبعد من ذلك؛ فليس في السيادة الديمقراطية ما يجعلها تتعارض مع الإجحاف في حقّ الأقلية أو الأكثرية. فبمجرد تكريس الديمقراطية لانتظارات مشروعة معينة، يصبح بإمكانها فرضها على الشرائح كلّها، حتى المتضررة منها، ولا سيّما إذا كانت أقلية أو محرومة من وسائل تغيير الانتظارات المشروعة حسب سياقها. ومعلوم أن المرأة عاشت، في كثير من البلدان الغربية، في إطار أنظمة ديمقراطية دون أن يكون لها حقّ الاقتراع، كما أن العبيد، في الولايات المتحدة الأمريكية، قد عرفوا أشدّ أشكال الظلم والتعسّف في سياق الليبرالية السياسية التي تلت إنشاء الولايات المتحدة الأمريكية. ولم ينتهِ الإجحاف ضد السود بانتهاء العبودية؛ حيث استمرّت منظومة التمييز العنصري إلى ستينيات القرن الماضي؛ أي إلى ما يناهز القرنين بعد إعلان الاستقلال عام (1776)، ذلك الإعلان الذي أطلق صرخة: كل الناس قد خلقوا متساوين.

إن هذه الوضعيات تحيل إلى تناقض بين شكلين من الانتظارات المشروعة: الانتظارات النابعة من سياق سياسي معين محكوم بتوازنات قوى محدّدة، في مقابل انتظارات مشروعة من حيث المبدأ، ولكن دون أن يسمح السياق العملي بتفعيلها؛ أي إن الخلل ليس في ليبرالية المنظومة؛ بل في محدودية ليبراليتها. فوجود ديمقراطية إجرائية تتضمن إقصاء مجموعة، باعتبارها مجموعة، يعني تجاهل الأفراد فيها، وذاك رديف لتجاهل الوحدة القيمية الأصلية للمنظومة الليبرالية، وهو ما يوجب ردة فعل نضالية تعمل على كسر الوصم المرتبط بالمجموعة المقصية؛ أي إن ردّة الفعل، بما أنها تناسب الوصم الذي تحاربه، تحيد هي الأخرى عن تلك الوحدة القيمية الأصلية. فيحتدم الصدام كما حدث في الحرب الأهلية الأمريكية في ستينيات القرن التاسع عشر، أو حتى زمن الحركة المدنية، من أجل إنهاء الميز العنصري ضد السود في الجنوب الأمريكي بعد قرن من نهاية العبودية. وتأتي الليبرالية بعد الصدام حلّاً وسطاً يُدخِل أفراد المجموعة الموصومة، يدخلهم أفراداً في الإطار الديمقراطي الكبير؛ ما يعني العمل على كسر المجموعة الموصومة في اللحظة نفسها التي يتم فيها القبول بإدماج أفرادها[75].

ومن أمارات ذلك في التجربة الأمريكية، أن الحزب الديمقراطي هو الذي حارب من أجل العبودية ضد الحزب الجمهوري، الذي تأسّس في خمسينيات القرن التاسع عشر من أجل محاربتها، ثم إن الديمقراطيين قد فرضوا الميز العنصري في مقاطعات الجنوب التي سيطروا عليها كليّاً بفضل دعم البيض حتى ستينيات القرن العشرين. ولكن رئيسين ديمقراطيين، هما جون كنيدي وليندون جونسون، كانا وراء تدخل الدولة الفيدرالية لإنهاء التمييز العنصري. فكانت النتيجة أن فقد الحزب الديمقراطي هيمنته على الجنوب؛ لأن الحزب الجمهوري صار أكثر جاذبية للبيض، لما يتميز به من نزوع إلى المحافظة، إذا استثنينا، بطبيعة الحال، مسألة السود؛ أي إن إنهاء التمييز العنصري بأيادي الديمقراطيين قد منح الأولوية للجمهوريين، في

75- Dennis Wrong, The Problem of Order: What Unites and Divides Society, New York, Free Press, 1994

حين أصبح السود من أكثر الفئات وفاءً في التصويت للديمقراطيين الذين كانوا أعداءهم التاريخيين، لتنتهي المفارقة إلى أن كان الحزب الديمقراطي أوّل من أوصل رئيساً أسود إلى سدّة البيت الأبيض عام (2008) في شخص باراك أوباما.

وتؤكد هذه المفارقات أن الفجوة بين الانتظارات المشروعة سياقياً والانتظارات المشروعة مبدئياً لا تستطيع الصمود إلى ما لا نهاية. كما أنها تؤكد أن مجرد تبني الديمقراطية الإجرائية من شأنه إحداث تغييرات عميقة. وقد تكون هذه التغييرات في تناقض مع الحدس السياقي؛ لأنها تدفع بالجميع نحو القيم الديمقراطية، ولا يستثنى من ذلك أولئك الذين أفنوا العمر في حربها.

ولكن، في المقابل، تشير تجربة السود في الولايات المتحدة أيضاً إلى حدود آليات الديمقراطية الإجرائية في تفكيك الانتظارات المشروعة القائمة على أسس غير ليبرالية؛ أي إن وجود جزيرة معادية لليبرالية وسط الهدوء السياسي، الذي توفره الديمقراطية الإجرائية، قد يجعلها تستمر لوقت طويل؛ ذلك أن وسائل الليبرالية السياسية ليست ناجعة لإحداث التغييرات الجذرية التي تفرضها الانتظارات المشروعة سياقياً؛ بل إن الديمقراطية الإجرائية قد تضفي شرعية على ممارسات لا تتلاءم مع انتظاراتها المشروعة مبدئياً، ومن ثم الحاجة إلى نضال يأتي في شكل عاصفة تثير أمواج بحر الليبرالية كسراً لخلجان الجزيرة المعادية.

إن حقيقة التاريخ الحديث والمعاصر لليبرالية بامتياز؛ فقد أنتج التفكير الحرّ تنوّعاً غير مسبوق في القيم، كما أن تحرير الأنشطة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية من قيودها القديمة قد أفرز أشكالاً كثيرة من التفاوت، وهو ما أدى إلى تعقد شديد في المصالح، وتمايز عميق في الانتماءات. فكانت المحصلة أن أصبح من المستحيل الإجماع على وجهة أخلاقية تحدّد مغزى الفعل السياسي.[76]

وعلى عكس السرديات السائدة، ليست الثورات السياسية الكبرى من غيّر طبيعة الانتظام السياسي في المجتمعات المتطورة، بل إن الانتظارات المشروعة هي التي أصبحت ليبرالية منذ القرن السابع عشر، من حيث مصدرها وعنوانها، وهو تحول تدريجي أدّت إليه عقيدة الحرية. أمّا الثورات وباقي أشكال النضال السياسي، فإنها نتيجة لتكريس قيم ليبرالية في مناخ غير ليبرالي، أو العكس بالعكس، وهو ما يجعلها وسيلة استثنائية لردم الهوّة بين انتظارات متضاربة عادة ما يؤدي الصراع بينها إلى الليبرالية باعتبارها حلّاً وسطاً؛ أي إن التطور المتدرّج يؤدّي إلى النتيجة نفسها التي تؤدي إليها التغييرات العنيفة. وأمارة ذلك التشابه الكبير بين بلد أقام نموذجه على الثورة، هو فرنسا، وبلد آخر استطاع تجنّب الثورات من خلال المرونة، وهو بريطانيا.

76- عن تعدد تمثلات الخير في المجتمعات الديمقراطية، انظر: سيد مطر، مسائل التعدد والاختلاف في الأنظمة الليبرالية الغربية: مدخل إلى دراسة أعمال تشارلز تايلور، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص 131

ولقد قامت الليبرالية، بشقيها السياسي والاقتصادي، على الفرد، وأسّست للفردانية، وهي تقول بضرورة رفع القيود التي تحول دون حرية الأفراد، ولكن لا يكون ذلك فعلياً إلا بالإقرار بنقيضه؛ أي وجود سلطة قادرة على فرض الحد الأدنى من الانتماء إلى المجموعة. ويتحقق التوازن بين طرفي المعادلة من خلال سلطة محدودة لا تهدّد حريات الأفراد، وتلك معادلة لا مجال لتقييمها كمّاً ولا كيفاً بشكل حاسم أو نهائي، إنّما هو تدافع مستمر، وحلول مؤقتة، وحاجة دائمة لإعادة التأقلم.

المراجع والمصادر

كتب باللغة العربية:

الأحمري، محمد، الديمقراطية: الجذور وإشكالية التطبيق، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2012

برلين، آيزايا، الحرية، إعداد هرني هاردي، ترجمة معين الإمام، منشورات دار الكتاب، مسقط، ، 2015

بوعزة، الطيب، نقد الليبرالية، ، تنوير للنشر والإعلام، القاهرة، 2013

الجميل، سيار، «الليبرالية القديمة والليبرالية الجديدة»، الحوار المتمدّن، العدد 1119، 24/ 02 /2005.

الحاج لطيف، نوفل، جدل العدالة الاجتماعية في الفكر الليبرالي: جون رولز في مواجهة التقليد المنفعي، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، 2015

حداد، معين، نقد الفكر الوطني: شروط تحقق الأوطان في جغرافية العالم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2010

عيسى خان (بنجامين) وستوكويل (ستيفن)، التاريخ السرّي للديمقراطية، ترجمة معين الإمام، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، 2015، 37-113

دي توكفيل، ألكسيس، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة أمين مرسي قنديل، عالم الكتب، بيروت، 1991؛ (النشر الأول 1835).

دياني، مراد، حرية- مساواة- كرامة إنسانية: طوباوية العدالة من منظور النموذج الليبرالي الإسكندنافي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016

دووركين، رونالد، أخذ الحقوق على محمل الجد، دار سيناترا للنشر، تونس، 2015

شومبيتير، جوزيف، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2011

العروي، عبد الله، مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1983

ـــــــ، مفهوم العقل: قراءة في المفارقة، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1996

فيرولي، م، الفكر الجمهوري، ترجمة عز الدين عناية، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)، أبوظبي، 2011

الكشو، منير، «نظرية الديمقراطية بين التمثيل الشعبي والمشاركة السياسية والمداولة العامة: جدال رولز وهابرماس»، ألباب، العدد 10، شتاء 2017

الكواري، علي خليفة، «مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية»، الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي، إعداد ابتسام الكتبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012

مطر، سيد، مسائل التعدد والاختلاف في الأنظمة الليبرالية الغربية: مدخل إلى دراسة أعمال تشارلز تايلر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015

نصار، ناصيف، الديمقراطية والصراع العقائدي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر والجامعة الأمريكية في بيروت، بيروت، 2017

هاشمي، نادر، الإسلام والعلمانية والديمقراطية الليبرالية: نحو نظرية ديمقراطية للمجتمعات المسلمة، ترجمة أسامة غاوجي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2017

هوبز، توماس، اللفياثان، ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب، دار الفارابي، بيروت؛ كلمة، أبو ظبي، 2011؛ النشر الأول 1651

كتب ومقالات بلغات أخرى

Bachteler, Tobias, «Explaining the Democratic Peace: The Evidence from Ancient Greece Reviewed», Vol. 34, 3, August 1997, pp. 315323-.

Barry, Allen, «Experiments in Democracy», Contemporary Pragmatism, Vol. 9, Issue 2, December 2012.

Barry, Brian, «Nationalism», in the Blackwell Encyclopedia of Political Thought, Oxford, Blackwell, 1987

—, «Self-Government Revisited», in The Nature of Political Theory, edited by David Miller and Larry Siedentop, Oxford, Clarendon Press, 1983

Bell, David A., Lawyers and Citizens: The Making of a Political Elite in Old Regime France, New York, Oxford University Press, 1994

Berlin, Isaiah, Four Essays on Liberty, New York, Oxford University Press, 1969

—, «Nationalism: Past Neglect and Present Power», in Against the Current, edited by Henry Hardy, New York, Viking Press, 1980

Brinton, Crane, John Christopher and Robert Wolff, Civilization in the West, Englewoods Cliffs, Prentice Hall, 1965

Brown, David, «Jeffersonian Ideology and the Second Party System», The Historian, Vol. 62, Issue 1, Fall 1999, pp. 1722-

Calhoun, John, «Senate speech, January 10,1838», in Slavery Defended, edited by Eric L. McKitrick, Englewood Cliffs NJ, Prentice Hall, 1963

Cole, Donald B., Vindicating Andrew Jackson: The 1828 Election and the Rise of the Two-Party System, Lawrence, University Press of Kansas, 2009.

Constant, Benjamin, «De la liberté des anciens comparée à la liberté des modernes«, in Ecrits politiques, Paris, UGE, 1980; 1ère publ. 1819.

Dahl, Robert A., A Preface to Democratic Theory, Chicago, University of Chicago Press, 1956

Dewey, John, «Ethics of Democracy« in John Dewey: The Early Works, edited by Jo Ann

Boydston, Carbondale, Southern Illinois University Press, 1969

—, Liberalism and Social Action, Amherst NY, Prometheus, 2000

Diamond, Larry, Linz, Juan, and Lipset, Martin, Politics in Developing Countries: Latin America, Boulder, L. Rienner Publishers, 1989

DiZerega, Gus, Persuasion, Power, and Polity: A Theory of Democratic Self-Organization, Cresskill NJ, Hampton Press, 2000

Doyle, William, The Oxford History of the French Revolution, Oxford, Oxford University Press, 1990

Ekirch, Arthur The Tragedy of American Liberalism, New York, Atheneum, 1967

Furet, François, «Tocqueville and the Old Regime«, in Tocqueville and Beyond: Essays on the Old Regime in Honor of David D. Bien, edited by Robert M. Schwartz, Newark DE, University of Delaware Press, 2003.

Habermas, Jürgen, The Structural Transformation of the Public Sphere: an Enquiry into a Category of Bourgeois Society, translated by Thomas Berger, Cambridge MA, MIT Press, 1989

Hardin, Russell, One for All: The Logic of Group Conflict, Princeton, Princeton University Press, 1995

Held, David, Models of Democracy, Cambridge UK, Polity Press, 1987

Hobbes, Thomas, Leviathan, edited by C. B. Macpherson, London, Penguin, 1968; 1st published 1651

Huntington, Samuel, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century, Norman, University of Oklahoma Press, 1991

Johnston, David, The Idea of a Liberal Theory: A Critique and Reconstruction, Princeton, Princeton University Press, 1994

Kant, Immanuel, Perpetual Peace, translated by Lewis White Beck, 1957

Kelsen, Hans, La Democratie: Sa nature, sa valeur, Paris, Economica, 1988; 1ère publ 1920.

Kingdon, John, Agendas, Alternatives, and Public Policy, New York, Longman, 1995

Kornblith, G., and Murrin, J., «The Making and Unmaking of an American Ruling Class», in Beyond the American Revolution: Explorations in the History of American Radicalism, edited by A. F. Young, DeKalb IL, Northern Illinois University Press, 1993

Kymlicka, Will, Liberalism, Community, and Culture, Oxford, Clarendon Press, 1989

Lenin, Vladimir Ilich, State and Revolution, New York, International Publishers 1943.

Lieberman, Jethro K., Liberalism Undressed, New York, Oxford University Press, 2012

MacPherson, B. C., The Political Theory of Possessive Individualism: Hobbes to Locke, New York, Oxford University Press, 2011

Maier, P., From Resistance to Revolution: Colonial Radicals and the Development of American Opposition to Britain, 1765-1776, New York, Vintage, 1972

Mandeville, Bernard, The Fable of the Bees: Private Vices, Public Benefits, edited by F. B. Kaye, Oxford, Oxford University Press, 1924; 1st pub. 1714

Migeotte, Léopold, The Economy of the Greek Cities, From the Archaic Period to the Early Roman Empire, Berkeley CA, University of California Press, 2009

Morgan, Edmund S., Inventing the People: The Rise of Popular Sovereignty in England and America, New York, W. W. Norton, 1988

Otis, James, The Rights of the British Colonies Asserted and Proved, Boston MA, Edes & Gill, 1764

Philips, Kevin, American Theocracy, New York, Viking, 2006

Powell, Anton, Athens and Sparta: Constructing Greek Political and Social History from 478 BC, London, Routledge 2001.

Przeworski, Adam Democracy and the Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America, Cambridge UK, Cambridge University Press, 1991

Rousseau, Jean-Jacques, The Social Contract, New York, Hafner Pub, 1947, p. 85

Scanlon, Thomas M., «Contractualism and Utilitarianism», in Utilitarianism and Beyond, edited by Amartya Sen and Bernard Williams, Cambridge, Cambridge University Press, 1982, pp. 103-128

Schmitte, Phillip C. r and Karl, Terry Lynn, «What Democracy Is... and What Is Not», in The Global Resurgence of Democracy, edited by Larry Diamond and Marc F. Plattner, Baltimore, The Johns Hopkins University Press, 1996

Schwab, Gail M. and Jeanneney, John R., eds, The French Revolution of 1789 and Its Impact, Westport CT, Greenwood Press, 1995

Shankman, A., «A New Thing on Earth: Alexander Hamilton, Pro-manufacturing Republicans, and the Democratization of American Political Economy», Journal of the Early Republic, 23, Issue 3, 1991

Shklar, Judith, «The Liberalism of Fear», in Liberalism and the Moral Life, edited by Nancy

Rosenblum, Cambridge Mass, Harvard University Press, 1991

Sisson, Dan, The American Revolution of 1800, New York, Alfred A. Knopf, 1974

Strauss, Len, Natural Right and History, Chicago, University of Chicago Press, 1999

Touraine, Alain, What Is Democracy?, translated by David Macey, Boulder, Westview Press, 1997

Weber, Caroline, Terror and Its Discontents: Suspect Words in Revolutionary France, Minneapolis, University of Minnesota Press, 2003

Welchman, Jennifer, «Locke on Slavery and Inalienable Rights», Canadian Journal of Philosophy, 25, 1, 1991, pp. 67-81

Wood, Gordon, The Radicalism of the American Revolution, New York, Vintage 1991.

Wrong, Dennis, The Problem of Order: What Unites and Divides Society, New York, Free Press, 1994

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

info@mominoun.com
www.mominoun.com

All rights reserved © 2021

جميع الحقوق محفوظة © 2021